



الجمعية العمومية - الدورة التاسعة والثلاثون اللجنة الاقتصادية

البند ٣٩ من جدول الأعمال: التنظيم الاقتصادي للنقل الجوي الدولي - السياسة

تقرير مرحلي بشأن وضع الاتفاقات الدولية حول تحرير الدخول إلى الأسواق وتحرير الشحن الجوي وملكية الناقلين الجويين والسيطرة عليهم

(ورقة مقدّمة من مجلس الإيكاو)

ملخص تنفيذي

تتضمّن ورقة العمل هذه تقريراً عن التقدم المحرز بشأن وضع الاتفاقات الدولية لتحرير الدخول إلى الأسواق وتحرير الشحن الجوي وملكية الناقلين الجويين والسيطرة عليهم. ودرس "فريق خبراء تنظيم النقل الجوي" مشروع نص الاتفاقات وتوصل إلى اتفاق عام حول بعض الأحكام الإدارية والفنية، في حين بقيت عناصر الاتفاق الأساسية الأخرى والتي تتعلق بحقوق التبادل التجاري والأحكام المتعلقة بالضمانات مفتوحة للنقاش. ومن المتوقع أن يُعرض مشروع نص الاتفاقات النهائي على اجتماع فريق الخبراء المقبل في منتصف عام ٢٠١٧، ليقوم المجلس بالنظر فيه بعد ذلك.

الإجراءات المطلوبة: تُدعى الجمعية العمومية إلى القيام بما يلي:

- أ) أن تطلب من المجلس مواصلة الأعمال التي يقوم بها وفقاً للمهام والتوجيهات المحددة بموجب قرار الجمعية ٣٨-١٤.
- ب) أن تعتمد خطة عمل المنظمة، كما ترد في الفقرة ٣؛
- ج) أن تنتظر في المعلومات الواردة في هذه الورقة من أجل تحديث قرار الجمعية العمومية ٣٨-١٤ الذي يتضمن البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال النقل الجوي.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي (د) - "التنمية الاقتصادية للنقل الجوي".
الآثار المالية:	ستُنفذ الأنشطة المشار إليها في هذه الورقة رهنا بالموارد المتاحة في ميزانية البرنامج العادي للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩ و/أو من المساهمات من خارج الميزانية.
المراجع:	القرار ٣٨-١٤ - البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال النقل الجوي ورقة العمل A39-WP/8 - بيان موحد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال النقل الجوي الوثيقة Doc 10022 - "القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية" (في ٤/١٠/٢٠١٣) الوثيقة Doc 10027 - "تقرير اللجنة الاقتصادية للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العمومية"

١- المقدمة

١-١ طلب قرار الجمعية A38-14 من المجلس، ضمن طلبات أخرى، "أن يعد ويعتمد رؤية طويلة المدى لتحرير النقل الجوي الدولي، بما في ذلك بحث مسألة إعداد اتفاق دولي يتيح للدول تحرير دخول الأسواق... " و" أن يعدّ اتفاقاً دولياً محدداً للمساعدة على مواصلة تحرير خدمات الشحن الجوي،" و"أن يباشر العمل بشأن وضع اتفاق دولي لتحرير ملكية الناقلين الجويين والسيطرة عليهم".

٢-١ وتعتبر دراسة ووضع الاتفاقات الدولية لتحرير الدخول إلى الأسواق وتحرير خدمات الشحن الجوي وملكية الناقلين الجويين والسيطرة عليهم خطوة مهمة تتخذها المنظمة لتحديث الإطار التنظيمي للنقل الجوي العالمي. وكما جاء في توجيهات الجمعية، فإنه ينبغي لهذه الترتيبات أن تبني على الخبرات والإنجازات السابقة للدول في إطار التحرير.

٢- التقدم المحرز بشأن المهام المختلفة

١-٢ كُلف فريق خبراء تنظيم النقل الجوي بهذا العمل الذي يتطلب الموازنة بين المصالح والأوضاع المتباينة والنهج والفرص المتوخاة لجميع الأطراف.

٢-٢ وقام فريق الخبراء خلال اجتماعه الثاني عشر الذي انعقد في مايو ٢٠١٤ كخطوة أولى بدراسة هدف وشكل ونطاق الاتفاقات التي سيتم إعدادها وكذا عناصرها الأساسية. ونظراً لتعقيد القضايا المطروحة والربط بين الموضوعات المذكورة، فقد تم إنشاء مجموعة عمل لتحليل وإعداد مشروع نص اتفاق شامل أو تكميلي بشأن تحرير الدخول إلى الأسواق واتفاق بشأن ملكية الناقلين الجويين والسيطرة عليهم.

٣-٢ وفي يونيو ٢٠١٥، قامت مجموعة عمل فريق خبراء تنظيم النقل الجوي باستعراض أول مشروع اتفاقين أُعدّاً من قبل مقرها، حيث يتعلق الأول بتحرير الدخول إلى الأسواق (يشمل بروتوكولين يغطيان خدمات الركاب والخدمات المختلطة والشحن الجوي)، ويتعلق الثاني بتحرير القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في شركات الطيران الدولية. وقد تم التوصل إلى اتفاق عام بشأن بعض الأحكام (أي ١٠ بنود من أصل ٢٠ بنداً) ذات طابع إداري وفني إلى حد كبير، والتي شملت التعريفات والاعتراف بالشهادات والسلامة والأمن والتشاور بشأن رسوم الانتفاع والانسحاب. وقد تم أيضاً تحديد عدد من المجالات الأساسية، المتعلقة أساساً بمنح الحقوق التجارية والأحكام المرتبطة بالضمانات وتعيين وترخيص شركات الطيران، والتي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها وتحتاج إلى مزيد من الدراسة من قبل فريق الخبراء.

٤-٢ وقام فريق الخبراء خلال اجتماعه الثالث عشر الذي انعقد في سبتمبر ٢٠١٥، بدراسة وتنقيح مشاريع الاتفاقات التي شملت نتائج اجتماع مجموعة العمل، والتي ركزت بالأساس على المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى التوجيه. وقد تم توسيع نطاق أعمال مجموعة العمل حتى تتمكن من المضي قدماً في عملها بشكل أكثر تنظيماً ولتعالج وتعد مشاريع النصوص التي تخص خمسة مجالات رئيسية وهي: حقوق النقل والضمانات وملكية الناقلين الجويين والسيطرة عليهم والتعديل والحجوزات.

٥-٢ وانهضت ندوة الإيكاو الثالثة بشأن النقل الجوي في مارس ٢٠١٦ تحت شعار معالجة قضايا المنافسة: نحو بيئة تشغيلية أفضل، وقدمت رؤية مفيدة حول القضايا المتعلقة بالمنافسة في مجال النقل الجوي الدولي. وأفادت هذه المناقشات عمل فريق خبراء تنظيم النقل الجوي فيما يخص إعداد مشاريع الاتفاقات.

٦-٢ واجتمعت مجموعة عمل فريق خبراء تنظيم النقل الجوي مجدداً في أبريل ٢٠١٦ لتستعرض الاقتراحات التي أعدتها جهات الاتصال التابعة لمجموعة العمل. وبالنسبة لمشاريع مواد التعديل والحجوزات، فقد اتفقت مجموعة العمل على

استشارة إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية بشأن الخيارات المطروحة لمثل هذه المواد. وتم أيضا تبادل وجهات النظر بشأن الأحكام المقترحة حول ملكية الناقلين الجويين والسيطرة عليهم، والتي وافقت مجموعة العمل على المضي قدما فيها. وفي حين لا تزال هناك آراء مختلفة حول كيفية معالجة الأحكام المتعلقة بحقوق النقل والضمانات إلا أن المناقشة ساعدت على تكوين فهم أفضل لمختلف وجهات النظر والخيارات المتاحة، وقدمت توجيهها جيدا للأعمال القادمة.

٣- الأعمال القادمة

١-٣ وفقا للمهام والتوجيهات الصادرة عن الجمعية العمومية وأهداف الإيكاو فيما يخص الرؤية الطويلة المدى بشأن التحرير، ستولي المنظمة الأولوية إلى وضع الصيغة النهائية لمشاريع نصوص الاتفاقات الدولية حول تحرير الدخول إلى الأسواق، بما في ذلك الشحن الجوي و ملكية الناقلين الجويين والسيطرة عليهم، وهو ما يعتبر جزءا من برنامج العمل الخاص بالإطار التنظيمي الاقتصادي.

٢-٣ وستواصل مجموعة عمل فريق خبراء تنظيم النقل الجوي أعمالها بهدف وضع مشروع نص نهائي للاتفاقات الدولية في بحلول نهاية عام ٢٠١٦ أو عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تتم دراسة هذا المشروع بعد ذلك خلال الاجتماع الرابع عشر لفريق الخبراء الذي سينعقد في يونيو ٢٠١٧، وستقدم نتائجه إلى لجنة النقل الجوي والمجلس من أجل استعراضها. ورهنا بنتيجة هذه الاعتبارات، سيتم التشاور مع الدول الأعضاء بشأن مشروع نص الاتفاقات قبل وضع اللمسات الأخيرة عليه.

٣-٣ وفي حالة إقرار المجلس لمشروع نصوص الاتفاقات، سيتم إعداد الاتفاقات الدولية لتوقعها الدول وفقا للإجراءات المرعية، بما في ذلك ضرورة أن تقوم اللجنة القانونية بمراجعتها، حسب الشكل النهائي المتفق عليه للاتفاقات. وتعد هذه الاتفاقات ليتم التوقيع عليها من قبل أي طرف "مستعد وجاهز لذلك". ويستطيع هؤلاء الذين هم ليسوا على استعداد للتوقيع في المرحلة الأولى أن ينضموا في وقت لاحق عندما يقررون ذلك.

- انتهى -